

ناقشوا وضع المتخلفين والمرضى النفسيين وموقوفات تنفيذ المشاريع الممتدة

أمراء المناطق: «التجارة» و«النقد» مزمتان بمنع التلاعب بأموال المواطنين

الاقتصادية، من الرياض

الأمير نايف بن عبد العزيز، وحضور الأمير عبد الله بن عبد العزيز بن مساعد أمير منطقة الحدود الشمالية، الأمير محمد بن سعود بن عبد العزيز أمير منطقة الباحة، الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض، الأمير خالد الفيصل بن عبد العزيز أمير منطقة عسير، الأمير فيصل بن بندر بن عبد العزيز أمير منطقة القصيم، الأمير سعود بن عبد المحسن بن عبد العزيز أمير منطقة حائل، الأمير مشعل بن سعود بن عبد العزيز أمير منطقة نجران، الأمير محمد بن ناصر بن عبد العزيز أمير منطقة جازان، الأمير محمد بن شهد بن عبد

ناقش اجتماع مجلس أمراء المناطق نقشي ظاهرة لتصب والاحتيايل المالي وأثرها في المجتمع، وأساليب مكافحتها، ويحث موضوع استغلال المواطنين أو إقناعهم بأخذ أموال لاستثمارها وهي لا تسند إلى أساس، ويخدعون الناس بها، وأكد الاجتماع على أن تتولى الأجهزة المعنية وفي مقدمتها وزارة التجارة والصناعة ومؤسسة النقد العربي السعودي، منع التلاعب بأموال المواطنين وإغرائهم بأشياء لا أساس لها، ويحث معالجة وضع المتخلفين من الأجانب، ومشكلة المصابين بالأمراض النفسية وسبل استيعابهم ورعايتهم، وموقوفات تنفيذ بعض المشاريع الممتدة وسبل التغلب عليها، إضافة إلى تفضيل دور مجالس المناطق، ليتواكب مع طموحات وتطلعات خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز والأمير سلطان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام، وتوجه القيادة الحكيمة للتنمية المتوازنة بين جميع مناطق المملكة، وبند كل جهد ممكن لتنهوض بتنمية المناطق وخدمة المواطنين. جاء ذلك خلال الاجتماع الـ121 لأمراء المناطق أمس الأول برئاسة

هؤلاء، وإن كانوا أجانِب كعدلك ستطيق العقوبات ويعدون، إضافة إلى أشياء كثيرة تهم المناطق ويفعل بها مجلس المنطقة، بالتعاون مع المجالس المحلية والمجالس البلدية، وأن تنظم الأعمال بشكل يخدم الواجبات المنطقة يتك المجلس، واتفق عليها بشكل إجماعي وترفع مباشرة إلى خادم الحرمين الملك عبد الله، وسيجد كل مواطن هنا العمل يطبق في أقرب وقت كان . . . وأكد وزير الداخلية، أن رجل الأمن هو المواطن وقال: "إن رجل الأمن هو المواطن، فمتى كان رجل الأمن مواطناً، وأنه للأسف لم يعتبروا لأنه كل الجرائم التي تحدث لدينا من سرقات من امتدادات من جرائم خلقية أو امتداء على الأفض أو الأموال كلها من هؤلاء، حيث

أن يتحدوا عن التعامل مع هؤلاء، وقال: "شعرف أن الإغراء هو انخفاض الأجور ولكن مصلحة الوطن فوق هذا الأمر، لأننا لا نريد أن نصل إلى ما وصلت إليه بعض الدول التي قد تكون كبيرة بعمارة في أتاس يتخلقون ليس لهم علاقة بالوطن، وبلادنا من البلدان التي تشد الكثير للقدوم للعمل، فنحن نود أن يتعاون معنا المواطنون ولا يعرضوا أنفسهم لعقوبات، لا نريد أن نعاقيهم بها، ولكن إذا لم يتعاونوا فسنتطبق هذه العقوبات بشكل شديد".

وزاد الأمير نايف قائلا: "كذلك مكافحة التسول ستعمل سويا مع وزارة الشؤون الاجتماعية بمتع هذا الأمر والقبض على المتسولين، وإن كانوا مقيمين في البلاد، أو حتى مواطنين، فلا بد أن يعاقبوا لأن هناك جهات معنية بأمور

لشؤون الأمنية. كما حضر الاجتماع الدكتور أحمد بن محمد السالم وكيل وزارة الداخلية، والدكتور أحمد بن محمد السناي وكيل الوزارة لشؤون المناطق.

وشدد الأمير نايف على مكافحة التخلف بشكل إيجابي وعملي، وأن تتولى وزارة الداخلية هذا الأمر لتبعد كل من كان يقيم في المملكة إقامة غير نظامية، وأن يكون في أولها تطبيق العقوبات تطبيقاً شديداً وعاجلاً. أولاً على من يشغل هؤلاء، ثانياً على من يسكن هؤلاء، وثالثاً على من ينقل هؤلاء، فجميعهم سيعاقبون عقوبات شديدة، لأنهم يتعاملون مع إنسان لا شرعية لإقامته، وبالتالي تتولى الجوازات القبض عليهم وترحيلهم فوراً إلى بلادهم.

وطالب وزير الداخلية المواطنين، سواء شركات أو أفراد

العزيز أمير المنطقة الشرقية، والأمير فهد بن سلطان بن عبد العزيز أمير منطقة تبوك، الأمير فهد بن بدر بن عبد العزيز أمير منطقة الجوف والأمير عبد العزيز بن ماجد بن عبد العزيز أمير منطقة المدينة المنورة.

وأوضح الأمير نايف، بن عبد العزيز، أنه تم خلال الاجتماع مناقشة أمور مهمة تتعلق بمصالح المواطنين بشكل عام، وإنشائها لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز بالاهتمام بشؤون المواطنين، مؤكداً أن أمراء المناطق أكثر التصاقاً بالمواطنين بحكم مسؤولياتهم.

وخص الاجتماع الأمير أحمد بن عبد العزيز نائب وزير الداخلية والأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز مساعد وزير الداخلية

أصبحوا يعودون أنفسهم، كأن لم يكن هناك سلطات فستوجد هذه السلطات وستعمل بعمل قاعل، ولكن نطلب من المواطنين ألا يعرضوا أنفسهم للحقوقيات، سواء كان صاحب عمل أو مواطنا عاديا مشغلا متخلفا في منزله أو مزرعته، أو حتى راعي إبل، كذلك أن يعرفوا أن هناك عقوبات فعلا ستطبق ولا يكفي أي اعتذار مجرد ما نجد شخصا يعمل عند إنسان سيعاقب، كذلك أصحاب العمارات والمنازل الذين يؤجرون على أناس ليس لديهم إقامة نظامية، فهذا سيخضع لعقوبة حتى صاحب السيارة الذي ينقل إنسان من منطقة إلى منطقة أو حتى من مدينة إلى مدينة، وهو لا يحمل إقامة نظامية سيعاقب، هذا أمر سيتم وسينفذ .

وأردف الأمير نايف بن عبد العزيز: "إن النظام سيشمل المتخلفين عن الحج والعمرة، وتتحمل مؤسسات العمرة لأنه في الحقيقة وجدنا ثغرات كبيرة وعدم التزام، أي يهتمون بالتقدم ولا يهتمون بالمخادرة، فسيتحملون مسؤولية هذا الأمر، وستعمل مع وزارة الحج في هذا الأمر، إما أن تكون مؤسسة تقوم بواجباتها وإما تحل هذه المؤسسة .

وعن الإجراءات التي تتخذها المملكة لمنع المتسولين للعراق عبر الحدود السعودية، قال الأمير نايف: "بالتسوية لحدودنا البرية ليس هناك متسولون، وإن كان وجد فهو نادر جدا، لكن تعرفون أن المواطنين حر أن يسافر لأي بلد، وليس هناك بلدان محددة، وقد يسافر إلى أي بلد، ومن تلك البلد يذهب إلى العراق، ونحن نسعى بكل وسيلة إلى أن نعيدهم إلى المملكة، ولكن هذه مسؤولية الأسر والآباء، إنهم إذا علموا بهذا فليمنعوه وإذا لم يستطيعوا أن يمنعوه فليبلغونا، ونحن نمنع هذا الأمر، ولكن لا نستطيع أن نمنع المواطنين ألا يسافروا إلى بلدان العالم، أو تضع تعقيبات تشمل اناس الأبرياء واناس الذين لهم سفرات عادية إما لحمل وأما لعلاج أو للسياحة .



الأخير نايف خلال ترؤسه اجتماع أمراء المناطق.